

## اقتصاد

إعادة تشغيل جزء من معمل حيان للغاز

## مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: ٣ آبار غاز جديدة خلال الأشهر الثلاثة القادمة

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية أن عمليات إخماد الحرائق في آبار الغاز المشتعلة ضمن حقل حيان قد وصلت إلى مراحل متقدمة، حيث تمت مكافحة حرائق أكثر من نصف الآبار والسيطرة عليها وإعادة ترميمها وتأهيلها وعادت للإنتاج. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أنه يتم استخدام التسهيلات الغازية في معالجة عمل هذه الآبار والعمليات مستمرة وبعيد وطويلة كبيرة، ويتوقع خلال فترة زمنية غير طويلة أن تتم السيطرة على باقي الآبار ضمن خطة عمل الوزارة التي تعتمد بشكل رئيسي على الخبرات الوطنية المؤهلة في تنفيذ هذه الخطة مع دعم من الأصدقاء الروس من ناحية الدعم الفني. ولفت المصدر إلى أن العمل انتهى من تأهيل آبار جزل ووضعت في الإنتاج، وبالنسبة لمعمل حيان للغاز الذي تعرض لعمليات تخريب منهج من تنظيم داعش الإرهابي الذي قام بتفجير المعمل فقد أوضح المصدر أن عمليات الكشف الحسي وإزالة الركام والانتفاخ وعمليات تحديد الأعطال الفنية في التجهيزات والمعدات مستمرة من الفرق الفنية التابعة للوزارة حيث تجاوزت حقول المنطقة الوسطى.

## الوطن

جملة من القرارات غير المفهومة أصدرتها وزارة المالية بطلان ردود آثارات بليلة في الشارع السوري عموماً ولدى الفعاليات الاقتصادية خصوصاً، لما لها من انعكاس على مستوى الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المستقبل ولاسيما أننا قادمون على مرحلة إعادة الإعمار وإعادة دوران العجلة الاقتصادية التي تعمل الحكومة على توفير مقاومتها وإعادة النهوض بها. فوزير المالية يطالنا منذ أيام بمشروع قانون يتضمن فرض ضريبة بيع عقارية على كل الأراضي السورية تستند إلى الأسعار الراجعة من خلال آلية عمل معقدة تضم لجاناً فرعية ورئيسية ولجان إشراف ولجنة مركزية ولا تعلم عملها في ظل الظروف الحالية؛ وما معيار السعر الراجع في ظل عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية؛ حيث كان الأولى العمل على ضمان استقرار سعر الصرف والحفاظ على قيمة الليرة السورية قبل الحديث عن الأسعار الراجعة التي تتذبذب يومياً صعوداً ونزولاً تماشيًا مع السوق غير المستقرة أساساً والتي تختلف من منطقة إلى أخرى ويتشكل سريع على وقع انتصارات الجيش السوري وقدمه.

قرارات غير مفهومة أثارت بلبلة في الشارع السوري  
وزارة المالية إلى أين؟

أساس تم تخمين الحصاص وهل قامت لجان فرعية ورئيسية ومركزية بدراسة أسعار التخمين واستيفاء الضرائب عليها؛ هل تم تسديد رأس مال الشركة واستيفاء رسم الطابع عليه؟ هل هناك رفاحية وفائض في الإيرادات ومن ثم لا حاجة لفرض ضرائب ورسوم أم إن الإيرادات تناقصت إلى حد كبير ما يجعلنا نسأل مرة أخرى:

إذ كنا في حالة فائض الإيرادات (وواقع ليس ذلك) فإن مبرر الإعفاءات والتغاضي عن بعض المطارح الضريبية له ما يبرره وما يسوغه ولا مانع من إلغاء هيئة الضرائب والرسوم. أما في حال نقص الإيرادات وهذه واقع الحال فإن من واجب وزارة المالية أن تقوم بتحصيص الضرائب والرسوم بموجب أحكام القانون بشكل عادل ومنطقي من كل فعالية خاضعة للضريبة وأن تبحث عن المطارح المتكوتمة وما أكثرها وأن تتوقف عن منح الإعفاءات الضريبية المنتقاة لبعض المكلفين عند ذلك سنرى أن الإيرادات الضريبية ستزداد دون الحاجة لفرض ضرائب جديدة مشكوك سلفاً بصعوبة تحققها. إن الضريبة هي أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليست ضريبة مفروضة على الحلقة الأضعف في المجتمع إلا وهو المواطن العادي الذي عانى ما عاناه في ظل الأزمة الراهنة.

عملها الممتدة عدة سنوات خلت؟ ألم تتحقق أرباحاً رأسمالية على القيمة الحقيقية لهذه العقارات؟ وأمام كل ذلك لا بد أن نطرح جملة من الأسئلة: كيف نريد فرض ضريبة بيع عقارية في كل سورية ونحن عاجزون عن تقدير الضرائب والرسوم على شركة الضرائب والرسوم عينية في شركة قابضة، دخلت بحصص عينية في شركة قابضة، عرف منشأ هذه الشركة لكن لم يعرف حتى تاريخه مالها ومصيرها من الناحية الضريبية؟ ونسأل من جديد: على أي

سورية وحسبما تناقلته وسائل الإعلام فإن الشركة سوف تقوم بتسديد حصتها بشكل عيني والباقي يطرح على الاكتتاب العام والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة: هل قامت وزارة المالية بتخمين هذه الحصص العينية وهل تم استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها وهل سبق أن كلفت هذه الشركة الماتكة للحصص العينية بالضرائب على الدخل قبل أن تلجأ لهذه الشراكة خلال سنوات

وفي الوقت ذاته يخرج السيد وزير المالية برأي إلغاء الهيئة العامة للضرائب والرسوم وبمقترح لاحقاً أنه يريد الاستدانة عبر سندات الخزينة ومبرره في كل ذلك نقص الإيرادات العامة للدولة!! ولتكمّل الاستفسارات وإشارات التعجب، يتم الإعلان عن تأسيس شركة قابضة مشتركة مع المؤسسة العامة للإسكان والبنك العقاري والقطاع الخاص رأسمالها خمسين مليار ليرة

## مقترح كوات لجهات رسمية في

غرفة التجارة بثبر الجدل

الجلاد لـ«الوطن»: مستبعد

في الظرف الحالي

| الوطن

دار جدل خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة تجارة دمشق أمس الأول حول إمكانية استضافة مكاتب لوزارات الدولة مثل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتأمين والإدارة المحلية والمالية والعمل والشؤون الاجتماعية لتقديم خدمات الحصول على التراخيص الإدارية ومعاملات التأمين وتصديق الفواتير... وإي وثائق أخرى للتجار من غرفة تجارة دمشق، وذلك بحسب مقترح توصية أسوء ببعض دول الجوار.

لأن رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان الغلال رفض هذه الفكرة قائلاً «لا أريد جلب أي من الجهات الرسمية إلى مبنى الغرفة زيد أن تبقى الغرفة خالصة للتجار ولا يشاركنا بها أحد».

ضارباً مثال تأجير بعض المباني والمحال التابعة لمبنى الغرفة في منطقة الحرية لبعض الأشخاص من الأسرة التجارية وقد تمكنت الغرفة من إعادتها إليها بعد دفع الفروغ لمستأجريها وتأجيرها للجهات الرسمية.

هنا، تدخل أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حشاشا مقترحاً حالاً وسيطاً يبنّي هذه الفكرة عبر اعتماد نوافذ خدمة لجهات عامة في الغرفة. وعن استنكار كاتب لها خارج بناء الغرفة، وافق الحضور على تفويض مجلس الإدارة لمتابعة هذا الموضوع وفتح كوات خدمة لجهات رسمية لدى الوسط التجاري.

وفي تصريح لـ«الوطن»، استبعد عضو مجلس إدارة الغرفة منار الجلاد تحقق هذا المقترح على أرض الواقع في ظل الظروف الراهنة، وعدم قدرة الغرفة على تأمين مقرات لكوات الجهات الرسمية خارج بناء الغرفة حالياً، مبيّناً أنه من الممكن تحقق الأمر في حال تم إنجاز بناء الغرفة الجديد قرب المنطقة الحرة في دمشق.

| هتاء غانم

أظهر تقرير الهندسة وجود جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير العملية الإنتاجية في معظم الشركات الذي توقف عن الإنتاج، إضافة إلى تضرر جزء كبير منها وخروجه عن الخدمة في معظم خطوط إنتاجه. وبين التقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن ارتفاع الرسوم الجمركية على مداخل الإنتاج يعتبر من الأساسيات المتعلقة بفتح عمل بعض الشركات ولا سيما كابلات دمشق، ودعا إلى تخفيض هذه الرسوم حرصاً على القدرة التنافسية لشركات القطاع العام وخاصة عند مشاركتها في تقديم مواد إلى جهات عامة، إضافة إلى صعوبة الشحن الداخلي وصعوبة التخليص بالمرافق الأمر الذي سبب في تأخر مستندات الشحن.

وأشار إلى متابعة تطوير أعمال التطوير في معمل الصهر في شركة حديد حماة لتصل طاقته الإنتاجية إلى ٢٨٨٠٠٠ أطنان سنوياً وتقوم المؤسسة بالتنسيق مع شركة حديد حماة وشركة أبولو الهندية بدراسة تطوير معمل الدرفلة لإنتاج الحديد والصلب الصناعي وبما يتوافق مع معمل

## «السورية للاتصالات» لـ«الوطن»: نسبة الفائدة ٤ بالمئة ومشمولة حتى الدورة الرابعة ٢٠١٦

## إعفاء المدينين بفواتيرهم لـ«الاتصالات» من فوائد

## التأخير في حال التسديد قبل نهاية العام

| قصي محمد

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٧ القاضي بإعفاء المدينين أصحاب الاشتراكات الهاتفية العادية الثابتة والتلكس والدارات الهاتفية والأجهزة اللاسلكية واتصالات السفن والمدينين في جميع أنواع الدعاوى القضائية لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد والأجور الأخرى المترتبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد ديونهم نقداً أو تقسيطاً على الأقل بجمع الديون المشمولة عن ١٠ آلاف ليرة سورية.

وبوجب المادة (١) من المرسوم يعفى المدينون أصحاب الاشتراكات الهاتفية العادية الثابتة والتلكس والدارات الهاتفية والأجهزة اللاسلكية واتصالات السفن والمدينون في جميع أنواع الدعاوى القضائية بما فيها فوات العائدات وورثتهم لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد والأجور الأخرى المترتبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد ديونهم نقداً وذلك بنسبة إعفاء من الفوائد والأجور الأخرى ١٠٠ بالمئة في حال تسديد الديون نقداً لغاية ٢٠١٧/١٢/٣١.

وبحسب المادة (٢) يعفى المدينون أصحاب الاشتراكات الهاتفية العادية الثابتة والتلكس والدارات الهاتفية والأجهزة اللاسلكية واتصالات السفن والمدينون في جميع أنواع الدعاوى القضائية بما فيها فوات العائدات وورثتهم لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد والأجور الأخرى المترتبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد ديونهم تقسيطاً على الأقل بجمع الديون المشمولة عن ١٠٠٠٠ ل.س. وذلك بنسبة إعفاء من الفوائد والأجور الأخرى بنسبة ٥٠ بالمئة في حال الحصول على موافقة تقسيط لتسديد الديون لغاية ٢٠١٧/١٢/٣١. ويحدد عدد الأقساط بـ ٣٦ ستة وثلاثين قسطاً كحد أقصى بحيث لا يقل مبلغ القسط عن ٥٠٠٠ ل.س خمسة آلاف ليرة سورية. ونصت المادة (٣) من المرسوم على ألا ترد الفوائد



يساعد المشتركين على تسديد الديون المترتبة عليهم من خلال السماح لهم بتقسيط ديونهم لمدة ثلاث سنوات متتالية وموزعة بشكل شهري وذلك بعد أن يتم طرح الفوائد المترتبة عليهم منها، مضافاً أن المرسوم أيضاً أعفى كل المشتركين من الفوائد المالية التي كانت محددة بنسبة ٤٪ حيث شمل المرسوم كل الفوائد المترتبة حتى نهاية الدورة الرابعة من المعام الفاتت. وعن قيمة الغرامات الملتاة وأعداد المشتركين ممن استهفهم المرسوم، أوضح الشاطر أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة حول الموضوع، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الغرامات المالية لأن ذلك مرتبط بالتزام المشتركين بتسديد الأدم المالية المترتبة عليهم خلال فترات التحصيل.

وأشار الشاطر إلى أن المرسوم لم يشمل من تقل ديونهم عن ١٠ آلاف ليرة سورية من الغرامات والفوائد المالية عليهم مبالغ أكبر.

والأجور المسددة قبل تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي. وفوضت المادة (٤) مديري فروع الاتصالات ورؤساء المراكز الهاتفية في المحافظات بالموافقة على تقسيط الديون وفق التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم التشريعي.

وبوجب المادة (٥) يحق للمدينين أصحاب الاشتراكات الهاتفية الملتاة إعادة اشتراكاتهم شريطة تسديدهم نصف ديونهم على الأقل نقداً أو تقسيطاً وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي وتسديد أجور الاتصالات والإشتراك أموالاً.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد المدير المالي في الشركة السورية للاتصالات عبد الكريم الشاطر أهمية صدور مرسوم إعفاء مشتركى الشركة من الأدم المالية والفوائد المترتبة عليهم، مبيّناً أن المرسوم الصادر

## اتفاق بين الحكومة و«المهندسين»

أرض سكنية لقاء ٥ مليارات ليرة  
أودعتها النقابة في المصارف

| صالح حميدي

العامه للإسكان رفضت هذا المقترح لأنها تدرس الإقلاع به من مواردها الذاتية في أجزاء كبيرة منه. قطيني بين أن النقابة لن تتعامل مع هذا المشروع كتاجر بناء بل هو خدمة لأعضاء النقابة وأبنائهم في المستقبل وتشمل نقابات المهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والصيدال، وكلفة المتر المربع الواحد بين ٢٧ و ٣٠ ألف ليرة هواء أي أن قيمة الاكتتاب الأولى تتراوح بين ٤ إلى ٥ ملايين ليرة، وخصص جزء كبير من التكلفة كمكافأة لنقابة المهندسين من الحكومة لقاء مبادرة دعم الليرة منذ عدة سنوات بنحو ٥ مليارات ليرة من أموال النقابة تم إيداعها في البنوك العامة وهي تمثل كلفة أرض هذا المشروع.

وكشف نقيب المهندسين عن عدم قدرة النقابة حالياً على المباشرة في هذا المشروع قبل تحديد ومعرفة حجم المكتتبين على هذا المشروع لتأمين السيولة اللازمة للإقلاع به كمحلة أولية.

وأشار إلى أن وزير الأشغال العامة أعطى ١٠ علامات لمشروع معرونة السكني و٨ علامات لمشروع ضاحية الفيحاء السكنية وهي ميزة لضاحية معرونة وبين أن المؤسسة العامة للإسكان تعاونت مع النقابة في موضوع البنى التحتية ولها مطالب من النقابة تتمثل باقتطاع نسبة ١٠٪ من قيمة الأرض المخصصة للنقابة في هذا المشروع المقام على ثنائي جزر سكنية.

ولفت إلى أن الاتصاد العام للتعاون السكني اقترح إعطاء هذا المشروع للجمعيات السكنية إلا أن المؤسسة

بيّن نقيب المهندسين السوريين غياث قطيني خلال مؤتمر المهندسين الأربعة أمس أن مشروع معرونة السكني مخصص للنقابات العلمية وتشمل نقابات المهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والصيدال، وكلفة المتر المربع الواحد بين ٢٧ و ٣٠ ألف ليرة هواء أي أن قيمة الاكتتاب الأولى تتراوح بين ٤ إلى ٥ ملايين ليرة، وخصص جزء كبير من التكلفة كمكافأة لنقابة المهندسين من الحكومة لقاء مبادرة دعم الليرة منذ عدة سنوات بنحو ٥ مليارات ليرة من أموال النقابة تم إيداعها في البنوك العامة وهي تمثل كلفة أرض هذا المشروع.

وكشف نقيب المهندسين عن عدم قدرة النقابة حالياً على المباشرة في هذا المشروع قبل تحديد ومعرفة حجم المكتتبين على هذا المشروع لتأمين السيولة اللازمة للإقلاع به كمحلة أولية.

وأشار إلى أن وزير الأشغال العامة أعطى ١٠ علامات لمشروع معرونة السكني و٨ علامات لمشروع ضاحية الفيحاء السكنية وهي ميزة لضاحية معرونة وبين أن المؤسسة العامة للإسكان تعاونت مع النقابة في موضوع البنى التحتية ولها مطالب من النقابة تتمثل باقتطاع نسبة ١٠٪ من قيمة الأرض المخصصة للنقابة في هذا المشروع المقام على ثنائي جزر سكنية.

ولفت إلى أن الاتصاد العام للتعاون السكني اقترح إعطاء هذا المشروع للجمعيات السكنية إلا أن المؤسسة

## شركات «الهندسية» مشكلات كثيرة وإنتاج قليل

المسلحة عليها وقد تم إدراج خط لإنتاج البطاريات المغلقة في الخطة الاستثمارية للشركة في عام ٢٠١٧ ما يساهم في إعادة الشركة للإنتاج.

وفي التقرير نجد أن نسبة الدمار في البنية التحتية يتجاوز ٨٠ بالمئة ولا يمكن إعادة التأهيل بالوقت الراهن بسبب التكلفة الباهظة لعملية إعادة التأهيل لكونها تعتمد على الخبرات الخارجية وعدم توفر قطع غيار لها في السوق. وبين التقرير أن المؤسسة تسعى إلى توطين مشروع السخان الشمسي المعمل عنه حالياً من المؤسسة الهندسية في الشركة العامة لصناعة الكبريت والخشب المضغوط وأقالم الرصاص الذي تتم دراسة العروض الواردة له حالياً.

الغاية في إطار الخطة الإسعافية الموضوعه المؤسسات القطاع الصناعي.

الحال ذاتها في الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية «سيرونيكس»، فهي تعاني العقوبات المفروضة عليها بشكل مباشر التي تؤدي إلى صعوبة تأمين المادة الأولية بسبب الظروف الراهنة. وحال الشركة العامة للصناعة التحويلية كمنار ليس بأفضل من غيرها فهناك صعوبة في تأمين المواد الأولية وقدم خطوطها الإنتاجية وتم دعم الشركة بالسيولة المالية لتأمين المواد اللازمة لاستمرار العمل والإنتاج وتوسع المؤسسة والشركة إلى تجديد خطوة إنتاج تنتج سلعا جديدة توابع التطور وحاجات المستهلكين ما ينعكس إيجاباً على الشركة في السنوات القادمة.

أما شركة حلب لصناعة الكابلات فقد تعرضت البنية التحتية للشركة لأضرار كبيرة نتيجة الأزمة الراهنة ما أدى إلى توقفها عن الإنتاج في عام ٢٠١٢ وقد عاودت الشركة الإقلاع جزئياً بالإنتاج في منتصف عام ٢٠١٥ وتقوم الشركة بمتابعة أعمال إعادة التأهيل من خلال المبالغ التي تم رصدتها في الخطة الإسعافية للشركة ورات المؤسسة أنه لا بد من أن يتم زيادة الاعتماد المخصص للشركة للإسراع في عمليات إعادة التأهيل والعودة للإنتاج بكامل الطاقة الإنتاجية للشركة. وكذلك الشركة العامة للبطاريات والغازات السائلة بحلب فهي متوقفة عن الإنتاج بشكل تام منذ خمس سنوات تقريبا بسبب تعرض الشركة لسطو الميليشيات الإرهابية



عدم توافر الآليات والمعدات اللازمة لتنفيذ أعمال الشركة، واقترح دعم الشركة بالمبالغ اللازمة في الخطة الإسعافية لتتمكن من إعادة التأهيل بأسرع وقت ممكن وتقوم الشركة حالياً بالعمل خارج مقرها الرئيسي وتسعى الشركة إلى العودة إليه تدريجياً وعلى مراحل وإلى إعادة تأهيلها التي ستمت حسب البرامج الزمنية الموضوعه لهذه

الصهر الذي يتم تطويره حالياً. واستعرض التقرير معاناة كل شركة على حدة حيث تبين أن شركة الإنشادات المعدنية والصناعات الميكانيكية لديها صعوبة بالغة في نقل عملها من وإلى مكان العمل لعدم توافر وسائل النقل اللازمة لديها وعدم قدرتها على استئجار وسائل النقل بسبب ارتفاع الأسعار، إضافة إلى

الذي سبب في تأخر مستندات الشحن.

وأشار إلى متابعة تطوير أعمال التطوير في معمل الصهر في شركة حديد حماة لتصل طاقته الإنتاجية إلى ٢٨٨٠٠٠ أطنان سنوياً وتقوم المؤسسة بالتنسيق مع شركة حديد حماة وشركة أبولو الهندية بدراسة تطوير معمل الدرفلة لإنتاج الحديد والصلب الصناعي وبما يتوافق مع معمل